



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 02 يوليو 2001

## فهرس

\* رد السيد رئيس الحكومة على ملاحظات السادة النواب وانشغالاتهم خلال المناقشة العامة للوضع في البلاد.

\* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

## محضر الجلسة العلنية الواحدة والثلاثين المنعقدة

يوم الاثنين 02 يوليو 2001 (صباحا)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

**الرئيس:** النقاش قد أنتهى.

**السيد رئيس الحكومة:** بسم الله، والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
أيها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل،

يسعدني أن أقف أمامكم من جديد، بعد نقاش ثري ومثمر استغرق أيام عديدة أثبتتم من خلاله أن مجلسكم الموقر، يشكل فضاء مميّزا للنقاش الديمقراطي والتشاور بين مختلف الحساسيات السياسية في جزائر اليوم، الغنية بتعدديتها.

لقد استمعت إليكم خلال هذا النقاش ببالغ الانتباه والاهتمام وسجلت ملاحظاتكم وانشغالاتكم وانتقاداتكم، برحابة الصدر والتفهم والالتزام التي أحاول دوما التحلي بها في عملي.

كيف يكون الأمر غير ذلك وقد عبرتم بصدق وأمانة عن انشغالات المواطنين وتطلعاتهم المشروعة إلى الرفاهية والازدهار، وإلى جزائر قوية مستقرة؟

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري المرافق له وبالسادة الضيوف من رجال الصحافة وغيرهم، السماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة نواب الأمة خلال ثلاثة أيام من النقاش.

أجدد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة وأحيل الكلمة إليه.

نقطة نظام، تفضل...

**السيد عبد السلام علي راشدي:** (بيدي نقطة نظام) سيدي الرئيس، لقد سمح أحد النواب لنفسه أن يقترح خلال المناقشة، نزع الجنسية الجزائرية من أحد رموز الحركة الوطنية...

لقد وجدت المشكلة المتعلقة بتنظيم دورة وطنية ثانية للبيكالوريا نتيجة مرضية، بفضل التشاور الذي تم مع الإيرادات الحسنة التي ساهمت في تهدئة الأوضاع والتخفيف من حدة التوترات. كما انتقل أعضاء من الحكومة إلى كافة المناطق التي تضررت من هذه المأساة، للتعبير عن تضامن الحكومة مع الضحايا ودراسة التدابير الاستعجالية الواجب اتخاذها.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب،

في يوم الثلاثاء الماضي وبمناسبة العرض الذي قدمته أمامكم كنت قد أجريت معاناة واقعية للوضع الذي تعيشه بلادنا، معاناة بعيدة عن المجاملة واعترفت بصحة وبمشروعية أغلبية المطالب التي رفعها شبابنا خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها عدد من ولايات الوطن.

ويعد تحليل هذه الأحداث وأسبابها قلت إنها ناتجة عن تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لم يتكفل بها بالقدر الكافي منذ عقود من الزمن، في حين أن حاجات السكان قد تزايدت باستمرار وبشكل معتبر. ولم أكن أقصد بذلك، حصر الأزمة المتعددة الأبعاد التي تمر بها بلادنا، في أسباب اقتصادية واجتماعية لاغير. لا أحد ينكر أن هذه الأزمة، لها بعدا سياسيا أيضا ينبغي معالجته بكل هدوء ومسؤولية.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات والسادة النواب الأفاضل،

لقد استمعت مثلكم إلى هؤلاء الآلاف من الشباب وهم يعبرون بصوت عال عن رفضهم واستنكارهم بعض سلوكات وأساليب تسيير الشؤون العمومية، التي تتنافى مع الأخلاق والآداب.

واستمعت إليهم مثلكم يعبرون عن رفضهم الإقصاء والتهميش، هؤلاء الشباب الذين يمثلون نسبة أكثر من 70٪ من السكان، ورأيت في هذه الرسالة رغبة مشروعة وتعطشا كبيرا للمشاركة في تسيير شؤون البلاد.

إن تحاليلكم واقتراحاتكم الوجيهة ستكون من دون أدنى شك، ذات فائدة كبيرة، لنتمكن جميعا من إيجاد الحلول المواتية لمشاكلنا وإعادة الثقة للمواطنين وبعث الأمل في نفوسهم وبالخصوص في أوساط الشباب.

صحيح أن النقاش كان حماسيا وشديد اللهجة، لكنني أرى في ذلك إشارة إلى حيوية الديمقراطية الناشئة ودليلا إضافيا على حقيقة هذه التعددية التي يريد البعض أن ينكرها علينا.

وقد وجدت في روح التسامح وروح المسؤولية واحترام الغير التي سادت معالجة هذه الأحداث، أسبابا تبعث على الارتياح والأمل في مستقبل الجزائر الغنية بتنوعها والقوية بتسامحها.

ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن أشيد بالدور الذي قام به رئيس المجلس الشعبي الوطني أخي الأستاذ عبد القادر بن صالح المحترم الذي تمكن بحكمته المشهودة وورزانتة المعهودة وبفضلكم جميعا، من إضفاء طمأنينة الفكر اللازمة على هذا النقاش الثري الذي يعتبر محطة هامة في حياة الأمة، ولم يكن ذلك بالأمر اليسير.

لقد عبر بعض السادة النواب عن قلقهم للتأخر الملحوظ في فتح هذا النقاش.

أؤكد لكم أن الحكومة لم تدخر أي جهد، منذ بداية الأحداث الأليمة، من أجل التوصل إلى استعادة السكينة والهدوء في المناطق المعنية بهذه الأوضاع.

وهكذا، فقد استقبلت ممثلين عن مواطني ولايات عديدة؛ من تيزي وزو وأم البواقي وخنشلة وبجاية والأغواط وغيرها. وهذا ما أقوم به دوما وبانتظام، واستقبلت البعض منكم، ممن أعرب عن رغبته في الالتقاء بي بخصوص الوضع السائد، كما استقبلت ممثلي أحزاب سياسية وهيئات تنفيذية لمنظمات عديدة.

لقد سبق لي أن أشرت مثلما أشار إليه العديد منكم، إلى احتمال وجود عوامل خارجية تساهم في الأزمة التي تمر بها بلادنا منذ سنوات، وكيف لا يخطر هذا الاحتمال بالبال ومنطق العلاقات الدولية يقضي بأن تتغذى قوة البعض من وهن البعض الآخر؟

وإذ أشرت إلى احتمال وجود تأثير أجنبي في الأزمة التي تتهز كيان بلادنا، فلم أكن أقصد بذلك على الإطلاق زرع الشك في حب هؤلاء الشباب من تيزي وزو وخنشلة وبومرداس وعنابة وبجاية وباتنة والبليدة لوطنهم وتمسكهم العميق به.

ومما لاشك فيه، أن هذه الملاحظات لن تمنعنا من صون علاقات رصينة مع كافة شركائنا، علاقات نريدها قائمة دوما على رعاية مصالحنا الأساسية ومنها طبعاً حق بلادنا وشعبنا في السيادة والأمن والاستقرار.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة النواب الأفاضل، أما بشأن المسائل المتعلقة بغياب رد فعل الدولة الجزائرية، إثر إدلاء بعض الساسة الأجانب لهم مسؤوليات رسمية، بتصريحات متعلقة بأوضاعنا الداخلية، أود أن أذكر بأن وزارتنا للشؤون الخارجية قد قامت كلما دعت الضرورة إلى ذلك باستدعاء السفراء المعنيين لإبلاغهم استنكار الحكومة الجزائرية أي تدخل في شؤوننا الداخلية. كما أعطيت تعليمات إلى ممثلينا الديبلوماسية في الخارج للقيام بكل المساعي الضرورية، كلما سجل موقف يعتبر مساساً بسيادتنا الوطنية.

هذا وقد عبر كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة من جهتهما عن احتجاجهما الشديد على لائحة البرلمان الأوروبي التي لا يمكن اعتبار محتواها ومضمونها إلا محاولة لزرع بذور الفتنة والخلاف في صفوف الشعب الجزائري.

أتوجه اليوم إلى هؤلاء الشباب، إناثا وذكورا، لأقول لهم، إن السلطات العمومية ستتخذ إجراءات وتدابير من شأنها أن تكفل لهم مشاركة فعالة في تسيير الشؤون العامة في المستوى الوطني والمحلي. فمن غير المعقول حضرات السيدات والسادة وغير المقبول ألا يكون الشباب ممثلاً بالقدر اللازم في مختلف أجهزة القرار وفي المجالس المنتخبة، علماً بأنه يشكل الجزء الأكبر من سكان بلادنا.

وعليه، أعلن أمامكم عن عزم الحكومة الثابت على اتخاذ كل التدابير الكفيلة بتغيير هذا الوضع ومن ثمة تمكين الطاقات الكامنة التي تزخر بها بلادنا من الإسهام بصورة كاملة في جهد التقويم الوطني. وبوسع الطبقة السياسية أن تساهم في هذا النطاق في تجسيد هذا الهدف النبيل الذي ننشده.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات والسادة النواب الأفاضل، لقد عبرتم بالإجماع عن أسفكم لأعمال العنف والتخريب المرتكبة خلال الأحداث الأخيرة التي فقدت فيها بلادنا عشرات الضحايا البريئة. وفي هذا المقام، لا يسعني إلا أن أعبر مجدداً عن تعاطف الحكومة ومواساتها لعائلاتهم وذويهم.

نحن واعون كل الوعي بأن الألم الذي تخلفه الوفاة لا يقاس بثمن ولا بتعويض مهما كان، إلا أن مبدأ التضامن الوطني يتطلب منا التكفل الحقيقي والعاجل بضحايا هذه الأحداث الأليمة وعائلاتهم.

وهذا التضامن الوطني يقتضي منا أيضاً ضمان كل العلاج اللازم وتقديم الدعم المعنوي والمادي لمئات الجرحى المتضررين من هذه الأحداث الأليمة والذين نشعر إزاءهم بحزن عميق. كما يقتضي التضامن إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية والمباني التي ألحقت بها أضراراً وذلك سعياً إلى استئناف عاجل لجل النشاطات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

والاحتقار الذي يبعثه في نفوسهم، سلوك الجهاز التنفيذي  
إزاء المجالس المنتخبة والأحزاب السياسية.

إنكم على علم ودراية بالتقدير والاحترام البالغين للذين  
تكنهما الحكومة رئيسا وأعضاء، لمجلسكم الموقر  
ولجميع أعضائه ولكل الهيئات الدستورية وكذا كل  
التشكيلات السياسية والمنظمات التي أعتبرها شركاء  
حقيقيين في إدارة شؤون البلاد وتسييرها.

لقد سبق لي أن أشرت في خطابي التمهيدي إلى النقائص  
التي تشوب بعض الجماعات المحلية والناجمة في غالب  
الأحيان عن اختلالات هيكلية. وأخص بالذكر، المديونية  
التي تعيق تطور البلديات ونموها رغم التفاني في العمل  
والإرادة الحسنة لعدد كبير من المنتخبين.

لقد استرعى انتباهي رد فعلكم العام على موضوع تطرقت  
إليه سابقا ويحظى لديكم على ما يبدو باهتمام كبير، وهو  
توسيع صلاحيات الوالي. فلم أكن أقصد على الإطلاق  
التقليص من صلاحيات المجالس المنتخبة التي يتعين  
على العكس تعزيزها وتوسيعها ضمانا لممارسة أكثر  
فعالية للرقابة الشعبية بل تدقيق صلاحيات الوالي إزاء  
المصالح الخارجية للدولة وتعزيز سلطته على الهياكل  
اللامركزة وإرساء شروط الممارسة الفعلية للمراقبة على  
تسيير المرفق العام وبالتالي تحديد مسؤوليات الوالي.

ومن جهة أخرى، نسب إلي خطأ، قول مفاده إن الدفاع عن  
الدولة قد يبرر إزهاق الأرواح البشرية. وفي هذا الشأن،  
أؤكد بكل شدة، أن أقوالي كانت واضحة لايشوبها أي  
غموض، لأن الدفاع عن الوطن هو في نظري المبرر  
الوحيد، وأقول الوحيد، الذي يعطي طابع المشروعية  
للتضحية (تصفيق)... فلا شيء يبرر نزع الدماء  
الجزائية في هذه الأحداث الأليمة، التي يدور حولها  
نقاشنا هذا، تلك الدماء الزكية التي لم تسفك استجابة  
لواجب المقدس، تلکم هي قناعتی العميقة.

السيد الرئيس،

أيها السيدات الفضليات والسادة النواب الأفاضل،  
لقد أثيرت مسألة عدم إشراك أعضاء البرلمان في مساري  
التفاوض الجاريين، الأول مع الاتحاد الأوروبي بهدف  
عقد الشراكة والثاني في إطار الانضمام إلى المنظمة  
العالمية للتجارة.

إن الحكومة تدرك إدراكا تاما مدى أهمية إشراك كل  
الشركاء المعنيين بهذه المفاوضات التي تتوقف عليها  
في نطاق واسع قدرة بلادنا على الاندماج في الآليات  
الجديدة للاقتصاد العالمي، اندماجا مفيدا وبأقل كلفة  
ممكنة.

وهكذا، بادرت الحكومة في يوم 7 جوان 2001، بتنظيم  
يوم إعلامي حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية  
للتجارة، وقد حرصت شخصيا على افتتاح جلسته الأولى.  
كما حرصت على إشراك أعضاء من المجلس الشعبي  
الوطني ومجلس الأمة في هذا اللقاء من أجل تحسيس  
مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بالرهانات المرتبطة بهذا  
المسار والفرص التي يتيحها. وقد تقرر تنظيم لقاء حول  
اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ومن جانب آخر، فإن أعضاء الحكومة والخبراء القائمين  
على المفاوضات، عملا بالصلاحيات الدستورية التي  
يخولها الدستور للسلطة التنفيذية، مستعدون للحضور  
أمام اللجان المتخصصة للبرلمان، كلما تطلبت الحاجة في  
ذلك، من أجل تنويرها وإطلاعها على حالة تقدم  
المفاوضات.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه الاتفاقيات لن يتم التصديق  
عليها كما تعلمون، إلا بعد موافقة البرلمان وفقا للمادة  
131 من الدستور.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات وأيها السادة النواب،  
أشار بعض المتدخلين في النقاش العام إلى التهميش

هذا النقاش، إلى تقصير قنوات الاتصال بين الدولة والمواطنين، وعلي أن أشاطر اليوم، الملاحظة التي سجلها العدد الأعظم منكم وهي تقصير الهياكل المكلفة بالحفاظ على النظام العام سواء في المستوى المحلي أو الوطني.

إن الإجماع الذي ساد نقاشكم حول هذه المسألة في مجلسكم الموقر ليدعم قناعتني بأن هذه المسألة ستشكل من الآن فصاعدا رباط الوحدة الوطنية ووثاق التلاحم والتماسك الاجتماعيين. وسيسجل التاريخ الدور البناء الذي أدتيموه في هذا المجال، وسيحفظه في ذاكرته كدليل إضافي على النضج الكبير وروح المسؤولية العالية التي مافتتت تميز عملكم الذي يستحق الإشادة والتقدير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أخيرا، طرحت مرات عديدة في مداخلاتكم مسألة أخلقة الحياة العمومية وهي تشكل فعلا انشغالا كبيرا لدى مواطنينا.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة مصممة على محاربة هذه الآفة التي تعرقل جهودنا التنموية، وسيتم ذلك على أساس الثلاثية الآتية:

- الشفافية التي يجب أن تسود إبرام الصفقات العمومية. ولهذا الغرض، سيتم مراجعة قانون الصفقات على هذا الأساس.

- المراقبة الداخلية والخارجية التي يجب أن تستعمل من أجلها الدولة كل الأدوات التي تتوفر لديها. وإذا لزم الأمر، سنعيد النظر في تسيير هذه الأدوات ونزيد من وسائل عملها.

- مشاركة المواطن لأن المحاربة الحقيقية للرشوة تقتضي تعبئة وطنية نوعية يكون فيها المواطن هو العنصر المحرك. كما أنها ستعمل على إزالة منابع الرشوة المتولدة عن البيروقراطية المفرطة من خلال تعديل الإجراءات الإدارية بهدف تخفيفها وإضفاء المرونة عليها.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل، لقد أثبتت مسألة حرية النظار وتؤكد الحكومة بهذا الشأن، أنها اعتمدت الحوار منهجا للحكم مباشرة بعد تنصيبها، وأنها واصلت العمل بهذا المنهج، في الظروف الأليمة التي تجتازها البلاد. كما أنها كانت حريصة دوما على ضمان الممارسة الكلية للحرية والحقوق العامة في ظل احترام قوانين الجمهورية. وهكذا، تم السماح بالتظاهرات العمومية العديدة التي جرت في العاصمة.

إلا أن الانزلاقات التي سجلت، وللأسف الشديد لاسيما خلال مظاهرة دارت في شوارع العاصمة، أودت بحياة مواطنين، وألحقت أضرارا جسيمة بالسلامة البدنية للأشخاص وبالممتلكات العمومية والخاصة، أدت بالحكومة إلى اتخاذ قرار يقضي بتوقيف المظاهرات في الجزائر العاصمة.

إن مثل هذا القرار ليس معناه تجاهل رغبة المواطنين في التعبير فإذا أراد وفد من ممثلين فوضهم مواطنون للإبلاغ عن انشغالاتهم للسلطات العمومية، فإن الأبواب مفتوحة أمامه ويمكنهم ذلك على ألا يكتسي هذا المسعى طابع مظاهرة في الشارع.

وهنا نؤكد أن قرار تعليق المسيرات في الجزائر العاصمة لا يقبل أي خرق.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل، مهما كانت الأسباب التي انطلقت منها هذه الأحداث المأساوية أو التي مهدت السبيل لها، فإنني متأكد كل التأكد من أنه كان من الممكن تجنب توسعها أو التخفيف من انعكاساتها لو قام كل واحد في مختلف درجات المسؤولية المعنية مباشرة، بتسييرها بتأدية الدور المنوط به كما ينبغي.

كنت قد أشرت في سياق العرض، الذي قدمته في مستهل

نعيشه اليوم ناجم أساسا عن تراكم المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، التي تعكف الحكومة على تقديم حلول من شأنها أن تخفف من آثارها على سكان أنهكتهم أزمة اقتصادية مستمرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يعبئ 525 مليار دج، ينبغي النظر إليه على أنه فرصة انطلاق استراتيجية حقيقية لتنمية مندمجة ومستدامة من شأنها أن تخفف بعض الفوارق الإقليمية، وتصون التوازن الجهوي والتماسك الاجتماعي.

ويتمحور برنامج دعم الإنعاش حول خمسة (5) محاور هي:

- الأشغال الكبرى لتجهيز الإقليم بمبلغ 211 مليار دج أي بنسبة 40٪ من الغلاف المالي الإجمالي.
- التنمية المحلية بمبلغ 114 مليار دج أي بنسبة 22٪.
- تنمية الموارد البشرية، بمبلغ 90 مليار دج أي بنسبة 17٪.
- تنمية الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65 مليار دج أي بنسبة 12٪.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية بمبلغ 45 مليار دج أي بنسبة 9٪.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل،

اسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الأعمال المقررة في هذا البرنامج:

- 1 - في مجال الأشغال الكبرى والتنمية المحلية، تقرر إنجاز خمسة مشاريع تتعلق بهياكل قاعدية للري والانطلاق في مشروعين لتحلية مياه البحر (أرزويو- الجزائر العاصمة) وثلاثة مشاريع تتعلق بمنشآت أساسية للسكك الحديدية مشروع طرامواي Tramway لضاحية شرق مدينة الجزائر وأربعة عشر مشروعا متعلقا بمنشآت أساسية للطرق ومشروعين متعلقين بمنشآت أساسية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل،

إن دولة الحق والقانون تبقى هي الإطار الوحيد الذي يمكن من ممارسة الديمقراطية وتطويرها، والتنديد بالفوارق والتعسفات ومحاربتها من خلال قنوات مكيّفة تماما تؤدي دورها المتمثل في ضبط التوزيع والجزاء، وتساهم بالتالي في توطيد الروابط بين المواطنين، ومن ثمة إيجاد الثقة بينهم وبين هيئات الدولة أولا، وبين المواطنين وبين ممثلي الدولة ثانيا.

ولا بد من تجسيد دولة الحق والقانون على أرض الواقع، فقد دار الحديث حولها كهدف اجتماعي وسياسي كفيل بضمان السلم الاجتماعي منذ 1988، أي بعد أحداث أكتوبر، فمن غير المقبول اليوم أن يكتفي المرء بالمجاهرة برغباته العميقة إذ ينبغي أن تتحول دولة الحق والقانون إلى واقع يومي ملموس وأن تكون بمثابة دفتر الشروط الرئيسي للإدارات العمومية، والمرجع الأساسي للساهرين على حسن سيرها. كما أن بروز سلطة قضائية مستقلة حقا، تعتمد على نساء ورجال لهم من الأخلاق والكفاءة ما يرسخ ثقة المواطنين ويعززها، وعلى نصوص منقّحة لمسيرة العصر وتتوفر على كل الوسائل اللازمة، يعتبر ضرورة ملحة، فلولا هذه السلطة لاستحالت مقاومة التعسف والرشوة، وحتى خيارنا مكافحة هذه الآفة يفقد كل مصداقيته.

لهذا السبب، ستواصل الحكومة تطبيق إصلاح العدالة بل وستعجل وتيرته.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانشغال الذي عبر عنه بعض أعضاء البرلمان، والقائل بتعجيل صدور قانون أساسي للقضاء، يندرج هو الآخر في سياق الأهداف المذكورة أعلاه.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل،

لقد أشرت في بداية مداخلتني هذه إلى أن الوضع الذي

الشروع حسب كل حالة في مشاريع جديدة أو دعم المشاريع الجاري إنجازها، ويتعلق الأمر بما يأتي:

- تزويد ولايات قسنطينة وباتنة وخنشلة وأم البواقي وميلة بمياه الشرب انطلاقا من المياه المحولة من سد بني هارون، ووهران من المياه المحولة من شبكة جمع المياه الرابطة بين مستغانم وأرزو ووهران والجزائر وتيزي وزو وبومرداس من المياه المحولة من سد تاقصبت.

- تجدر الإشارة إلى أنه من المقرر أن تضمن أيضا هذه المشاريع المهيكلة الثلاثة الكبرى تزويد المساحات المسقية بالمياه بشكل أفضل وستسمح عمليات تحويل المياه هذه مستقبلا بتلبية حاجات 20 مليون ساكن من المياه، عبر مناطق الغرب والوسط والشرق.

- تعزيز تزويد مدينة تلمسان بمياه الشرب انطلاقا من عين أتاي حيث تمت بشأنها الدراسة ويتوقع أن تنطلق أشغالها في سنة 2002. كما أنه سيشرع في دراسة تحويل المياه من طبقة تينسيرين التي ستتم الدراسة بشأنها في نوفمبر 2001. ومن جهة أخرى، تم تخصيص غلاف مالي بمبلغ 60 مليون دج بعنوان الصندوق الوطني لتنمية مناطق الجنوب، لتعزيز عمليات تزويد تلمسان بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من الآبار.

- معالجة مسألة صعود المياه بالوادي -وادي سوف- التي رصد لها مبلغ 190 مليون دج خصص لدراسة يجري إعدادها من قبل مجموعة جزائرية سويسرية. وفي انتظار الحلول التي ستقترح في هذا الشأن، بادرت الحكومة برصد مبلغ 300 مليون دج مخصص لولاية الوادي من أجل التكفل بردم الغيطان في النسيج الحضري وضواحي المدينة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد رصدت الحكومة مخصصا إجماليا مبلغه 14 مليار دينار جزائري منها ستة ملايين دينار تم استهلاكها خلال سنة 2000 وثمانية ملايين تستهلك خلال سنة 2001، وذلك لتطهير جزء معتبر من ديون البلديات.

بحرية ومشروعين متعلقين بتوسيع مطارين وحظيرة للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال Cyberparc، وكذا الانطلاق في إنجاز 20.000 سكن للشروع في تطبيق صيغة البيع بالإيجار الجديدة.

فيما يخص التنمية المحلية، ينص البرنامج على عدد كبير من الأعمال ذات التأثير المباشر في الظروف المعيشية للمواطنين، وفي إعادة تنشيط المراكز الريفية وإحداث مناصب شغل جوارية.

2 - في مجال تعزيز القدرات الاجتماعية التربوية، فإنه تقرر:

- إعادة الاعتبار لـ 4950 مؤسسة مدرسية ولهيكل قاعدية أخرى تابعة لقطاعات الصحة والتكوين والشباب.

- توسيع الهياكل القاعدية التربوية وطاقة الإيواء في قطاعات التعليم والتربية، وفي التكوين المهني والشبيبة.

3 - في مجال التنمية الفلاحية وموارد الصيد البحري، تقرر الزيادة في المساحة الزراعية النافعة بـ 700.000 هكتار، وضمان توسيع المساحات المسقية على 200.000 هكتار وإنجاز 500.000 هكتار من المغروسات المثمرة والغابية والرعية، وصون 5 ملايين هكتار من المراعي السهبية وضمان إنتاج 130.000 طن/ سنويا من السمك في أفق سنة 2004.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل،

لقد عكفت الحكومة التي أشرف بقيادتها على تسوية مختلف المسائل المرتبطة ارتباطا وثيقا بإصلاح القدرات الإنتاجية والمناخ الاجتماعي، وتسيير الجماعات المحلية والعالم الريفي والأخطار الكبرى لاختلال التوازن الإيكولوجي وتزويد السكان بمياه الشرب والمناطق الجبلية المحرومة والمناطق السهبية والصحراوية.

وهكذا، فقد تم رصد الوسائل المالية الضرورية من أجل

للأعمال الكفيلة بترقية الشغل والنشاط في الوسط الريفي.

وفي هذا الصدد، تم اعتماد برنامج استثماري تكميلي تقدر رخصة برنامجه بأكثر من 170 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها نسبة 35٪ بالمقارنة مع ما اعتمده قانون المالية لسنة 2001، وكذلك مبلغ إضافي باعتمادات دفع قدره 88 مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر بنسبة 21٪.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل، في ما يتعلق بالمرحلة الأولى من تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أشير على وجه الخصوص إلى ما يأتي:

- تحسين التموين بالمياه الصالحة للشرب وحماية المحيط من خلال برنامج يدور أساسا حول:

- \* تموين حوالي خمسين مركزا بالماء الصالح للشرب.
- \* تعزيز تعبئة الموارد المائية في 12 مدينة كبرى من خلال حفر 10.000 متر خطي من الآبار، إضافة إلى العمليات المسجلة في البرامج التنموية للبلديات.
- \* الشروع في برنامج واسع للكشف عن التسربات وإصلاح مواقعها وإزالة الوحل من السدود.
- \* إنجاز شبكات صرف المياه لحوالي عشرين تجمعا سكانيا صغيرا وإنجاز عشر محطات للتصفية التقليدية تضاف إلى المشاريع الجاري إنجازها بوادي ميزاب ومنطقة ورقلة.

\* تحسين ظروف السكن من خلال التخفيف من حدة الضغط على السكن لصالح العائلات المتفاوتة الدخل وذلك بالشروع في سنة 2001 في إنجاز 20.000 مسكن في إطار البيع بالإيجار لفائدة المواطنين ذوي الدخل المتوسط.

أما بخصوص قضية انزلاق التربة في قسنطينة، فيجدر التذكير بأنه تم تخصيص برنامج استعجالي يتسع لإنجاز 13.005 مساكن.

وسيجد هذا الجهد الذي تبذله الدولة امتداده الطبيعي في تطبيق إصلاح المالية المحلية الذي سيسهم دون شك في الحيلولة دون تكرار الظاهرة وذلك بإدخال صرامة أكبر في تسيير شؤون البلدية وتشمين أفضل للموارد المحلية، واهتمام متزايد بتحصيل الضرائب.

وفي إطار هذا الجهد، أود أن أوضح سيدي الرئيس، أنه تقرر دعم تأطير البلديات من خلال توظيف 1500 مهندس خلال سنة 2001.

وإلى جانب هذه الأعمال، أدرجت الحكومة في المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2001، أحكاما خاصة بمعالجة الديون المقدرة بحوالي 42 مليار دينار جزائري.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد عكفت الحكومة بمجرد مصادقة مجلسكم الموقر على برنامجها في شهر سبتمبر من سنة 2000 على إيجاد التدابير التنظيمية والتقنية الضرورية لإنجاز الأهداف المرسومة لصندوق تنمية مناطق الجنوب. وهكذا، فقد وضعت الحكومة برنامجا شاملا يضم 143 مشروعا أي ما يعادل 11 مشروعا لكل ولاية بتخصيص مالي مبلغه 20 مليار دينار جزائري.

ويتمحور هذا البرنامج أساسا حول تعبئة الموارد المائية والبيئية وحماية المحيط وتنمية الفلاحة الصحراوية وتحسين الإطار المعيشي والتجديد العمراني وربط الهياكل القاعدية وفك العزلة وتغطية الحاجيات في مجال الطاقة وحماية التراث وتشمينه وترقية النشاط السياحي.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل،

يقترح مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المعروف عليكم للدراسة بإيجاز برنامجا يتضمن أساسا أعمالا ذات تأثير اجتماعي مباشر تستوفي شروط تصميمها وإنجازها. إن هذا البرنامج يعطي الأفضلية

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة النواب الأفاضل، بالنظر إلى أهمية الاستثمارات المقررة، فإن هذا البرنامج يبعث الأمل في استرجاع الثقة في الدولة واستعادة مصداقيتها. وسأحرص كل الحرص على أن تكون إدارة هذه المشاريع متسمة بمناهج الاتصال وروح المبادرة والالتزام والصرامة في التسيير. بهذه الكيفية وحدها، يتسنى لنا الارتقاء إلى مستوى هذه المهمة النبيلة التي ستبعث لامحالة الأمل في نفوس مواطنينا من خلال إيجادها محيط مناسب للنهوض بالاقتصاد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سيسهم هذا البرنامج في توفير شروط تنشيط الفضاءات الريفية ورفع مؤهلات المناطق الداخلية وضمان الإدماج الحضري للأحياء المحرومة.

إن تنفيذ هذا البرنامج في الآجال المرسومة يكتسي طابعا ملحا لأنه يجري في ظروف صعبة للغاية متميزة بتراكم الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية مع أنها مشروعة والتي تعبر عن مطامح مجتمع يصبو إلى الرفاهية وتحسين ظروف معيشته ومعالجتها.

ومن هذا المنطلق، قررت إنشاء هيئة تتولى تنسيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومتابعته وتقييمه وتنمية مناطق الجنوب، هيئة ينشطها مندوب في مستوى مصالح رئيس الحكومة. ومن البديهي أن قابلية إنجاز مشروع من هذا الحجم، يتطلب مزيدا من التعبئة لكل الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والثقافية دون استثناء، من منتخبين وأعضاء الأسرة الجامعية ومثقفين وإطارات.

لقد عبر بعض أعضاء هيئتك التشريعية وهم على حق في ذلك، عن انشغالهم حول مآل الأموال المرصودة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ومما لاشك فيه أن الدور المنوط بالمنتخبين في المستوى المحلي ووظيفة المراقبة البرلمانية، سيسهمان في إرساء قواعد الشفافية وفرض احترام قواعد التسيير السليم في هذا المجال، وإن الحكومة عازمة كل العزم فيما يخصها على بذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك.

ودائما في مجال السكن، تجدر الإشارة إلى أن عدد السكنات الاجتماعية المنجزة وغير الموزعة يبلغ 41.500 سكن اجتماعي في نهاية ماي من سنة 2001. إن هذه الوضعية التي تثير التعجب في محيط متميز بتوتر اجتماعي كبير يتطلب معالجة عاجلة وملائمة. وستتخذ الحكومة كل التدابير اللازمة لحل هذه الوضعية.

\* تحسين ظروف التمدرس والتكوين من خلال برنامج هام خاص بإعادة الاعتبار للمؤسسات التربوية، وتوسيع الطاقات البيداغوجية في الطور الثانوي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحسين التغطية في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز بمواصلة الجهد المبذول في هذا الميدان (يرصد لها مبلغ 5,1 ملايين دينار جزائري في سنة 2001 مقابل مليار واحد خلال سنة 2000) أي ما يعادل توصيل الكهرباء لـ 27.500 بيت وفي مجال التزويد بالغاز، تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 7,7 ملايين دينار جزائري لسنة 2001 ومن المقرر أن يتم إقبال الغاز لـ 46 مدينة أي 80.000 بيت ويضاف إلى هذا، برنامج خاص بتمويل محطات غاز البروبان في خمس مناطق من جنوب البلاد.

- ويتم التكفل بدعم المناطق المحرومة من خلال برنامج يرمي إلى تحقيق استقرار السكان بل وعودتهم إلى مناطقهم الأصلية وذلك بتنفيذ أعمال تنموية وإنشاء مناصب شغل، ويتم التكفل بهذه النشاطات في إطار المخططات التنموية للبلديات.

- تحسين تسيير البيئة من خلال برنامج عمل يستهدف تسيير النفايات الصلبة يمتد عبر 21 ولاية، إضافة إلى تلك المتكفل بها في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب وكذا حماية الساحل وإعادة الاعتبار إلى المحيط. ويجدر التذكير أيضا بالجهد المبذول لإعادة الاعتبار لشبكة الطرقات الولائية والبلدية التي تقدر مسافتها 500 كلم.

وفي المجال العلمي، صادقت الحكومة مؤخرا على ثلاثة مشاريع شراكة لها المميزات المشتركة الآتية:

- الحفاظ على التشغيل.
- تحديث وسائل إنتاجها.
- الحفاظ على نشاطاتها.

فهي تتعلق بـ:

- مشروع له أهمية حاسمة في مجال صناعة الحديد والصلب.
- مشروع مهيكّل في مجال إنتاج المشروبات.
- مشروع في مجال تحويل الفلين.

وبخصوص الشراكة في صناعة الحديد، وهي عملية تمت بالتشاور مع الشريك الاجتماعي، فإن انعكاساتها الاقتصادية ستسمح بما يأتي:

- انسحاب الخزينة العمومية من تمويل هذا النشاط.
- استمرارية صناعة الحديد والصلب والتطوير العقلاني لمناجم الحديد.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية للمنطقة المعنية.

- إدراج صناعة الحديد والصلب والنشاطات المنجمية ضمن مسار العولمة الذي لا يقهر. وبالفعل لا يمكن أن يبقى مركب الحجار للحديد والصلب على هامش التطور العالمي السريع الذي يشهده مجال نشاطه. إن بقاءه مرهون بإدماجه ضمن أحد التجمعات العالمية الكبرى.

ولاتخفى عليكم الوضعية الخطيرة لمركب الحجار التي تطلبت عملية إنقاذه منحة مالية قدرها 7 ملايين دينار منها 6 ملايين دينار كإعانة مباشرة. وقد استلزمت هذه الوضعية مرة أخرى، أن أتدخل شخصيا تفاديا لتوقيف نشاط الأفران العالية ومن ثمة وقوع المركب في الخطر الذي كان يدهمه، وهو زواله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد حرصت شخصيا على دفع وتيرة تجسيد مشاريع

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يشكل دعم المؤسسات والاستثمار أحد جوانب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وسيتجلى من خلال التطبيق التدريجي لسلسلة من التدابير التحفيزية الرامية إلى ترقية الاستثمار المنتج.

والحقيقة أن إشكالية الإصلاحات الاقتصادية المطروحة في برنامج الحكومة تعطي جانبا هاما من الاهتمام للحفاظ على التشغيل وديمومة المؤسسات وإعادة تأهيلها ومساهمتها في النهوض بالاقتصاد.

لقد حرصنا على الإسراع في إيجاد الشروط التي تمكن المؤسسة الاقتصادية العمومية من ضمان بقائها بما فيها قدرتها على عقد تحالفات، وهكذا، قررت الحكومة:

- استراتيجية شراكة تمنح الأولوية للحفاظ على التشغيل ونشاط المؤسسة.
- الإجراءات الكفيلة بتثمين الطاقات الموجودة غير المستعملة بالقدر الكافي أو غير المستعملة على الإطلاق.

- إنشاء صندوق شراكة لتحسين شروط إدخال التحولات الضرورية.

- قرار التكفل بعجز المؤسسات التي حلت وتم التنازل عن أصولها لفائدة 1700 مؤسسة أجراء والتي اتخذت بشأنها إجراءات ترمي إلى دعم قابليتها للاستمرار والبقاء، تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها حاليا.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة النواب الأفاضل، رغم أن النصوص القانونية السارية المفعول تلزم التعديل والتنقيح بهدف تكييفها والوضع الراهن، فقد أعطيت تعليمات لمسيّري المؤسسات العمومية الاقتصادية، مفادها الشروع بحزم وثبات في التكييف الهيكلي للمؤسسات العمومية بالتعاون الوثيق مع الشريك الاجتماعي.

الغاية، سأحرص على إزالة كل العراقيل التي تعترض تسيير العقارات الصناعية والارتقاء بها والتي تشكل حاليا عائقا حقيقيا للاستثمار.

إن حتمية النمو الاقتصادي لا تتطلب وجود إرادة سياسية حقة في خدمة رفاهية المواطنين وحرية المقاول فحسب، بل وكذلك مسعا اقتصاديا يرتكز على التحكم في الدواليب الوظيفية والتقنية والاجتماعية. فقد أتيت لي مرارا فرصة التأكيد أن غياب الجسور والروابط العضوية بين المؤسسات العامة والخاصة هو عبارة عن انفصال بل واختلاف يشكل في حالة استمراره، عرقلة عامة أمام تنميتها الاقتصادية.

وعليه، يتعين على رؤساء مؤسساتنا الاقتصادية العمومية منها والخاصة، إدراك مدى وفحوى التحديات الحالية والمستقبلية، تلك التحديات التي تملي علينا التكفل العاجل بالاتجاهات الأساسية لتطور العالم.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها النواب الأفاضل،

لقد تناولت تدخلاتكم وهي عديدة، الوضع الاجتماعي للبلاد، والحكومة تشاطركم انشغالاتكم، وخير دليل على ذلك هو المكانة العامة المخصصة له سواء في برنامجها العام أو في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وأود أن أشير على سبيل المثال، إلى أنني حرصت عشية الدخول المدرسي 2001/2000 على إقامة نظام لمساعدة التلاميذ المعوزين شمل مليونين و 200 ألف (2,2) تلميذ حيث خصص لكل طفل كما تعلمون مبلغ 2000 دينار جزائري.

لقد قررت تطبيق هذا النظام مجددا بمناسبة الدخول المدرسي 2002/2001 مع السهر على تحسين تطبيقه الميداني على ضوء التجربة المكتسبة.

إن المخصص المالي الذي يقدر بمبلغ 16 مليار دينار

الشراكة مع إعطاء الأولوية للحفاظ على التشغيل الذي يشتمل على 16500 منصب شغل في المشاريع المذكورة.

وسأسهر على إنجاح أعمال مماثلة في مختلف الميادين لاسيما في القطاع المصرفي والميكانيك مع إعطاء الأفضلية للحفاظ على مناصب الشغل واستحداثها، وتحذوني في ذلك القناعة العميقة بأهمية الجانب الاقتصادي وضرورة إشراك الشريك الاجتماعي. ومن جهة أخرى، فقد شرع قطاع البريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية بعد مصادقة مجلسكم الموقر على الإطار القانوني الجديد، في تطبيق عمليات إصلاحية تهدف إلى توفير خدمات ذات نوعية رفيعة بكلفة منخفضة من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة والتجربة المسجلة في الساحة الدولية.

وهكذا وفي كنف الشفافية التامة وبالاعتماد على خبرة متعارف عليها ستنتهي عملية منح الرخصة الثانية للهاتف النقال يوم 23 جويلية 2001 باختيار الفائز النهائي بالمناقصة.

وقد طبق نفس المسار الانتقائي للشركاء في إطار الشفافية التامة، في عملية منح الامتياز بخصوص مطار الجزائر، من أجل إنهاء أشغال محطة المطار واستغلاله وفق المعايير الدولية. كما أن فتح رأسمال الخطوط الجوية الجزائرية يدل هو الآخر على حرص الحكومة على مراعاة واقع المحيط الدولي للنقل الجوي المتميز بالمنافسة الشديدة والطابع الشمولي للنشاط، الأمر الذي يقتضي تنوع مصادر التمويل. وتصنف العملية المرتقبة ضمن السبل المساعدة على ذلك.

سيدي الرئيس المحترم،

سيداتي الكريمات، سادتي النواب الأكارم،

تعتبر ترقية الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل من الأهداف التي ستحظى بالأولوية في اختيار السياسات التحفيزية التي ستطبقها الحكومة. وسعيا لبلوغ هذه

بهما، تبيين أن طريق الحوار مهما كان شاقا، يبقى السبيل الأفضل. لأنه يفضي دائما إلى المزيد من التفاهم المتبادل بقدر ما يسمح بالمضي قدما في معالجة المسائل وتصور السبل الكفيلة بتوفير حلول للمشاكل المطروحة على بساط البحث.

وعليه فإن هذا النقاش والمواقف التي عبر عنها أعضاء المجلس، واتفاقهم في الرأي حول ضرورة التكفل الفعلي بمسألة الأمازيغية بجميع جوانبها، هو في حد ذاته مكسب هام، من شأنه أن يسهم في إيجاد حل عادل ونهائي لها، وفي قيام مجتمع متفاهم متضامن، توجه طاقاته كاملة إلى تنمية البلاد وبناء مستقبل مزدهر وواعد للأجيال القادمة.

يكفي هذا السبب وحده، لجعل نقاشنا هذا يبرز مرة أخرى، حيوية مؤسساتنا، وروح المسؤولية التي تحدو الطبقة السياسية التي عرفت كيف تسمو مرة أخرى، على اختلافاتها المشروعة لتقول كلمتها بصوت واحد عندما تستوقفها المصلحة الوطنية.

أقصد بقولي هذا كل الطبقة السياسية دون استثناء أي حزب وأي تيار، لأن المعارضة في نظام التعددية الواعية، يجب أن تشكل قوة اقتراح، وقد بين نقاشنا أن ذلك ممكن في الجزائر.

وعلى كل حال، فقد سجلت شخصا خلال هذا النقاش، أن التقارب بين المعارضة والأغلبية كان ممكنا أحيانا ولايسعني إلا أن أعبر عن ارتياحي لهذا التقارب الذي يعزز ثقتي في المسار المنتهج.

كما أسجل باهتمام بالغ المواقف المتباينة وألتزم بإعادة النظر في المسعى الذي تناولته لأتأكد من صحته وسلامته وأصحح ما يمكن تصحيحه دون تشويه. وهذا يعني أن المعارضة في تصوري لاينظر إليها بمنطق الخصام، وإنما بمنطق اختلاف الرأي الخصب المولد لتعميق التفكير والمنطق المسؤول والمحترم.

جزائري والمقرر في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يهدف إلى تعزيز أنظمة النشاط الاجتماعي المنبثق هو الآخر يندرج في هذا الحرص.

كما أن الحكومة ستعزز عملية تقييم الأنظمة الاجتماعية بهدف رفع فعاليتها والتأكد باستمرار من أن النتائج المسجلة ليست متضاربة مع الأهداف المسطرة لها.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات والسادة النواب الأفاضل،

ودائما في المجال الاجتماعي، فقد شكلت حماية القدرة الشرائية للعمال والمتقاعدين أحد الانشغالات الرئيسية للحكومة التي أشرف بقيادتها. وكما تعلمون، ومباشرة بعد تنصيبها وعلى إثر تشاور واسع مع الشركاء الاجتماعيين، اتخذت الحكومة الإجراءات الآتية:

- رفع أجور الوظيف العمومي بنسبة 15 بالمائة اعتبارا من الفاتح جانفي 2001.
- رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بمبلغ 2000 دينار جزائري ليرتفع من 6000 دج شهريا إلى 8000 دج شهريا اعتبارا من الفاتح جانفي 2001.

وإن عدد المواطنين المعنيين بهذه الزيادة هو كالاتي:

- 1 400 000 موظف،
- 1 750 000 متقاعد ومستفيد من منحة.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها النواب الأفاضل،

في مستهل هذا النقاش العام، كنت قد عبرت أمامكم عن أمنية أن يرتقي هذا النقاش إلى مستوى الوضع الخطير الذي فتح من أجله. وقلت كذلك إن اليوم ليس وقت اللوم والمؤاخذة، وأضيف، أنه ليس كذلك وقت القدح والتجريح.

إن روح المسؤولية وطمأنينة الفكر اللتان سادتا أثناء هذا النقاش، رغم الأحداث القلائل التي تخللته والتي سرعان ما تم تجاوزها بفضل الرزانة والاعتدال اللذين تحلّيتما

"وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته (تصفيق).

**الرئيس:** شكرا للسيد رئيس الحكومة ولل سيدات والسادة النواب.

حقيقة كانت أيام مشهودة طيلة الأسبوعين الماضيين، حيث تبادلنا الرأي وطرحنا المشاكل وقدمنا الاقتراحات ورفعنا اللبس، ونحن نسعى جميعا إلى وضع أيدينا فيما بعضها بعضا للتعاون من أجل حل المشاكل التي تتخبط فيها البلاد، ففي الأيام الماضية، عبر النواب بكل جرأة وقوة وحماس عن رأيهم وحجتهم، التي يعتمدونها للدفاع عن أرائهم، فتميز النقاش بالتناقض، كما عبر كافة النواب عن انشغالات المواطنين والمواطنات، واستمعنا اليوم إلى رد السيد رئيس الحكومة الذي وعد فيه بأنه سيتكفل ببعض الانشغالات ويرد على بعض التساؤلات، ويبقى النقاش مستمرا في المساء، لنستمع إلى السيد وزير المالية ليتطرق إلى موضوع الإنعاش الاقتصادي الوطني بالتفصيل، وستكون لنا فرصة التوسع في النقاش ومواصلته، فنحمد الله على أن هيئتنا استطاعت أن تقوم ولو ببعض ما طلب منها وهذا لمعالجة المشاكل، وذلك بإشراككم ومساهمتمكم، فشكرا للجميع، ترفع الجلسة وتستأنف في الساعة الثانية بعد الظهر.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية  
عشرة والدقيقة الخمسين صباحا**

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة النواب الأفاضل، لقد أثبتت الحكومة عزمها على إيجاد الأجوبة الملائمة لمطالب شبابنا، إن الاستراتيجية المنتهجة في جميع الميادين لكفيلة بتغيير السلوكات المنحرفة آجلا، داخل إدارتنا ومن ثمة وضع حد للحفرة والتعسف، وهكذا فإن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لكفيل بإحداث حركية نمو تؤدي بدورها إلى إنشاء مناصب شغل، كما أن إصلاحات العدالة وهياكل الدولة ستعزز الرقابة وستسمح بمحاربة الرشوة بفعالية أكبر، وستتم معالجة مسألة الأمازيغية هوية ولغة، بتبصر وحكمة من أجل التكفل بها بجميع أبعادها.

إن الحكومة ستعمل على تحويل صرخة اليأس التي أطلقها شبابنا إلى شعور يبعث على الأمل، وأملنا كل أملنا أن يجد استعدادها الكامل والتدابير التي اتخذناها أو التي تعتمزم اتخاذها، صدى لدى الجميع لكي تعود البسمة وتشرق وجوه أبنائنا.

أيها السادة الأفاضل،

لا أشك في أن شعبنا سيجد في حكمته المعهودة سبيلا يعيد به السكينة والطمأنينة إلى قرى بلادنا ومدنه ويعيد السلام إلى قلوب كل الجزائريات والجزائريين لكي نوحدهم جهودنا من أجل بلوغ مستوى من التنمية والرفاهية يكون على قدر التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا.

وكونوا أيها السيدات والسادة الأفاضل، على يقين من أن الحكومة التي أشرف بقيادتها لن تدخر أي جهد لبلوغ هذه الغاية، ولنلتقي في الميدان سويا لنترجم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في أرض الواقع خدمة لوطن الغالي.

## ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

### \* 1 - من السيد محمد مفلح إلى السيد وزير التربية الوطنية

الموضوع : سؤال كتابي يتعلق بوضعية أعوان الأمن التابعين لقطاع التربية الوطنية.

معالي الوزير،

لقد لفتت انتباهي قضية التوظيف المؤقت لأعوان الأمن التابعين لمؤسسات وزارة التربية الوطنية ومديرياتها وقد تواصلت عملية التوظيف المؤقت لهذه المناصب خلال سنوات عديدة. وأمام التساؤلات المشروعة لهؤلاء الموظفين الذين تحملوا عبء المسؤولية في الظروف الصعبة، يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي الآتي:

- ماهي الأسباب التي حالت دون تسوية وضعية هؤلاء الموظفين؟ ومتى ستتم هذه التسوية بصفة دائمة؟

في انتظار ردكم المحترم، تفضلوا معالي الوزير، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

### \* رد السيد الوزير

لقد تفضلتم بتوجيه سؤال كتابي، عن وضعية أعوان الأمن العاملين بالمؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية، وأنا إذ أشكركم على ذلك، أشرف بمدكم ببعض المعلومات التي توضح لكم الرؤية بخصوص هذه الفئة التي أشاطركم الرأي في تقدير جهودها في ضمان الأمن والهدوء داخل المؤسسات التربوية أو في محيطها.

أحيطكم علما أولا بأن توظيف هذه الفئة يخضع لنصوص خاصة:

- منها المرسوم التنفيذي رقم 93-222 المؤرخ في 02 أكتوبر 1993 والمحدد للقانون الأساسي لأعوان ورؤساء فرق الوقاية والأمن.

- ومنها المنشور الوزاري رقم 974 المؤرخ في 24 نوفمبر 1993 الذي يوضح كيفية تطبيق المرسوم السالف الذكر.

وهذه النصوص تنص صراحة على أنهم يوظفون في إطار تعاقد سنوي، والتوظيف الدائم وارد. لذا ليس في استطاعة وزارة التربية تسوية وضعية هذه الفئة من الموظفين إلا في حالة تغيير النصوص القانونية التي تحكمها.

وتفضلوا السيد النائب بقبول خالص التحيات وعميق التقدير.

### \* 2 - من السيد أحمد اسعد إلى السيد وزير التربية الوطنية

- بناء على المواد 98، 99، 100 من الدستور  
- بناء على القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة

- بناء على النظام الداخل للمجلس الشعبي الوطني.  
أوجه إليكم معالي الوزير المحترم هذا السؤال الكتابي المتعلق بوضعية مجموعة من الأساتذة المتعاقدين بولاية البويرة.

سيدي الوزير، لقد عاشت ولاية البويرة في العشرية الماضية فترات دموية جدا أثرت سلبا في قطاع حيوي ذو أهمية بالغة ألا وهو قطاع التربية. وقد تسبب الإرهاب

إن الوضعية التي تستعرضونها ليست مطروحة في ولاية البويرة وحدها وإنما تهتم عددا من ولايات الوطن التي مرت بالظروف الأمنية الخاصة. وإن وزارة التربية تلجأ إلى استخدام المستخلفين في إطار القوانين المعمول بها وعن طريق التعاقد لمواجهة تدرس التلاميذ في حالة عدم وجود الموظفين المثبتين.

وديمومة التوظيف بالنسبة إلى هؤلاء أو لغيرهم تخضع لشروط يحددها القانون أي أن تسوية وضعية المستخلفين والمتعاقدين لا يمكن أن تتم إلا طبقا للقوانين.

وقد سعت وزارة التربية، في الآونة الأخيرة إلى شغل عدد من المناصب، يشغلها حاليا مستخلفين، بموظفين دائمين، وذلك بناء على القوانين المعمول بها دائما وعن طريق مسابقات التوظيف، وكل من توفرت فيهم الشروط تقدموا للمسابقات، بما فيهم عدد لا يستهان به من المستخلفين. وقد بلغ العدد الإجمالي للمناصب التي تمت تسويتها بعد المسابقات الأخيرة 16.000 منصبا. ولا بد من التأكيد أن كون وزارة التربية الوطنية لا يخول لها القانون أن تخص جماعة من المستخلفين بامتيازات خاصة فليس أمامها من حل إلا أن تفتح باب التوظيف أمام جميع المترشحين طبقا للنصوص التي تحكم الامتحان.

وأنا إذ أذكر هذا لا أقلل من الجهود التي بذلها هؤلاء المستخلفين في المناطق النائية وفي جميع الأحوال والظروف، ولا يسعني وقد أتيت لي هذه الفرصة إلا أن أحييهم وأثني على تفانيهم في خدمة الوطن.

وتفضلوا السيد النائب بقبول كل تقديرنا واحترامنا.

**\* 3 - من السيد الحبيب قيدوم**

**إلى السيد وزير المالية**

سيدي الوزير،

بناء على القانون العضوي رقم 99-02،

الهمجي الذي ضرب المنطقة في حرق وتدمير كثير من المؤسسات التعليمية من جهة وفي هجرة كثير من الأساتذة وترك أماكنهم شاغرة -خوفا من الإرهاب وتهديداته المتواصلة- من جهة أخرى، حدث هذا في دائرة الأخصرية والقادرية وعين بسام وسور الغزلان وبرج أخرى ومناطق أخرى كثيرة من ولايتنا...

في ظل هذه الظروف المشحونة بالتوتر والخوف تطوع مجموعة من الأساتذة خريجي الجامعة الجزائرية وتحذوا الإرهاب وتهديداته وقبلوا بكل شجاعة ومسؤولية العمل في أماكن "خطيرة".

سيدي الوزير، نلاحظ اليوم بكل أسف أن هؤلاء الأساتذة الأبطال الذين عرضوا أنفسهم إلى همجية الإرهاب وجدوا أنفسهم في وضعية هشة جدا، فهم معرضون للاستخلاف أو الطرد وكأنهم لم يقدموا أي جميل لهذا الوطن ولهذا القطاع في ظروف صعبة.

نظرا إلى ما سبق نتساءل : متى تنصف وزارتك هؤلاء الأساتذة المتعاقدين وتدمجهم نهائيا في مناصبهم وذلك اعترافا لهم بالجهود الجبارة التي بذلوا خلال فترة الأزمة، ونظرا إلى التجربة التي اكتسبها خلال السنوات الماضية؟

في انتظار ردكم تقبلوا، سيدي الوزير، أسمي عبارات الشكر والتقدير.

**\* رد السيد الوزير**

لقد تفضلتم بتوجيه سؤال كتابي، عن وضعية الأساتذة والمعلمين المتعاقدين بولاية البويرة. وأنا، إذ أشكركم على اهتمامكم بهذه القضية، أتشرف بالرد عليكم طبقا لما تمليه النصوص والتشريعات المسيرة لقطاع التربية الوطنية.

سكنات و3 محلات تمت بتاريخ 02 فيفري 1960  
ومسجلة بتاريخ 5 فيفري 1960.

وبالتالي فإن عملية البيع تمت قبل تطبيق أحكام المرسوم  
03-62 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962، التي تلغي  
المعاملات العقارية التي عقدت ابتداءً من 1 جويلية  
1962.

ومما سبق ذكره، فإن هذه المعاملة لا تخضع لأحكام  
المرسوم رقم 03-62 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962  
المتعلق بتنظيم المعاملات العقارية والبيع والإيجار  
والإكتراء والإيجار الزراعي للأموال المنقولة والعقارية،  
حيث أنها تمت قبل تاريخ الفاتح جويلية 1962، ولهذا  
فإنها غير قابلة للإلغاء. وعليه فإن قضية طرد هؤلاء  
المواطنين من اختصاص القانون العام.

\* فيما يخص تطبيق المرسوم رقم 03-62 :  
في هذا الصدد، يمكننا التصريح بأنه إلى يومنا هذا  
لا توجد أحكام تشريعية أو قانونية صريحة جاءت لتلغي  
هذا المرسوم الذي تبقى أحكامه سارية المفعول والمتعلقة  
بالمعاملات العقارية والبيع والإيجار والإكتراء والإيجار  
الزراعي للأموال المنقولة والعقارية التي تمت بين تاريخ  
1 جويلية 1962 و20 جانفي 1964 تاريخ صدور  
المرسوم رقم 64-15 الخاص بحرية المعاملات.

تفضلوا السيد النائب بقبول فائق التقدير والاحترام.

**\* 4 - من السيد خليل مسعودي  
إلى السيد وزير التضامن الوطني**

المرجع :

-المادة 134 من الدستور  
- المادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في  
20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999  
المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة  
وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،  
وعلى أن اعتبار المرسوم رقم 62-03 المؤرخ في 23  
أكتوبر 1962 المتضمن تنظيم الممتلكات الشاغرة يقر  
في مضمونه تحويل طبيعتها القانونية لتصبح أملاكاً  
للدولة،

وبالنظر إلى أن هناك مواطنين في تيارت كانوا يقيمون  
في هذه الأملاك منذ 1962 وتم طردهم منها مؤخراً إثر  
دعوى رفعها أحد المواطنين مدعياً ملكيتها.

نلتمس منكم إفادتنا بإجابته عن السؤال الآتي :  
هل ما يزال المرسوم المذكور أعلاه ساري المفعول أم أنه  
ألغي؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

#### **\* رد السيد الوزير**

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور وكذا المادة 68  
من القانون العضوي الذي يتضمن تنظيم المجلس الشعبي  
الوطني ومجلس الأمة وتسييرهما وكذا علاقاتهما مع  
الحكومة، يشرفني أن أبلغ إلى علم النائب المحترم  
عناصر الإجابة المتعلقة بالسؤال حول تطبيق المرسوم رقم  
03-62.

يتبين من خلال مضمون السؤال أن هناك قضيتين، تتعلق  
الأولى بوضعية بعض مواطني ولاية تيارت الذين طردوا  
من سكنات كانوا يقيمون بها منذ سنة 1962، أما  
الثانية فتخص التساؤل حول ما إذا كان المرسوم رقم  
03-62 ما يزال ساري المفعول.

\* فيما يخص قضية طرد بعض مواطني ولاية تيارت من  
مساكنهم :

إن فحص عقد الملكية المرفق في الإرسال يبين أن الأمر  
يتعلق بمعاملات بيع خاصة بعمارة تحتوي على 8

**\* 5 - من السيد هاشمي مولاي  
إلى السيد وزير الشؤون الدينية**

الموضوع : سؤال كتابي عن التوظيف في السلك الديني.  
المرجع : -المادة 134 من الدستور،  
- القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس  
1999.

انطلاقاً من انشغالات العديد من خريجي المدارس  
القرآنية والزوايا المنتشرة عبر جهات كثيرة من الوطن،  
ونظراً إلى العدد الكثير من حفظة القرآن الكريم، وذوي  
المستوى الفقه والسنة. واعتباراً للدور الذي أدته هذه  
المدارس والزوايا في تدريس القرآن والفقه، والمستوى  
العالي للكثير من المتخرجين منها.

أتشرف بطرح السؤال الآتي :  
أصحيح أن وزارتك تشترط من خريجي هذه المدارس  
والزوايا عند التوظيف حصولهم على مستوى السنة  
التاسعة؟

ألا ترون معالي الوزير،  
أن اعتماد هذه الشروط يقصي شريحة لا بأس بها من  
حفظة القرآن الكريم، وذوي المستوى في الفقه والسنة  
تلقوه في المدارس القرآنية والزوايا؟!

وعليه هل من إجراءات ستقوم بها الوزارة لإعطاء فرصة  
لهؤلاء خدمة للعلم والعلماء لمن حرموا من مواصلة  
الدراسة بالمدارس العادية لأسباب متعددة؟

في انتظار إجاباتكم وتكفلكم بهذا الانشغال، تقبلوا  
معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

**\* رد السيد الوزير**

تحية طيبة وبعد ،  
إن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تشترط الحصول على

- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.  
يشرفني أن أتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي.

السيد الوزير، نشاهد عبر شاشة التلفزيون سيادتكم تقوم  
في كل مرة بتوزيع المعونات تضامنا مع سكان ولايات  
عديدة من الوطن وهذا شيء نباركه ونفتخر به وفي بعض  
المرات توزيع حافلات لنقل تلاميذ المدارس في ولايات  
عديدة وهذا شيء كذلك نباركه ونشجعه ولكن السؤال  
المطروح سيدي الوزير، ماهي المعايير والمقاييس التي  
تؤخذ بعين الاعتبار للاستفادة من هذه الحافلات؟ علما  
بأن ولاية المدية تبقى ولاية محرومة وسكانها وتلاميذها  
يعانون العزلة، فأملني كبير سيدي الوزير أن تستفيد هذه  
الولاية من بعض الحافلات.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

**\* رد السيد الوزير**

تندرج عملية النقل المدرسي ضمن عملية التضامن  
المدرسي التي تسهر على تجسيدها مصالح من باب  
التخفيف من معاناة الأطفال المتمدرسين المنتمين إلى  
العائلات المحرومة والذين تبعد مقرات سكنهم عن  
المؤسسات التربوية. وإذ اعتنت الوزارة المكلفة  
بالتضامن الوطني بجانب حساس كالنقل المدرسي، فهذا  
سعيها منها للمساهمة في تكريس مبدأ التعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع حافلات النقل المدرسي قد  
تم إلى حد الآن بناء على طلبات الولايات، وإن كانت  
ولاية المدية لم تكشف عن حاجتها إلى حد الآن، إلا أن  
تلبية طلبها المحتمل ستتم في حينها بالتنسيق مع  
السلطات المحلية.

مع تحياتي الخالصة.

المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما ، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة ،  
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني .

السيد معالي الوزير ،

- نظرا إلى بعض انشغالات مواطني ولاية البيض ،  
والخاصة بقطاع البريد والمواصلات ، والتي نلخص البعض منها فيما يأتي :

أولا / قطاع البريد :

- نظرا إلى الصعوبات التي يعانيها سكان مدينة بوقطب بولاية البيض ، والتي تتمثل في نقص الخدمات البريدية ، حيث يقارب عدد سكان هذه المدينة ، التي هي مقر الدائرة ، 20 ألف ساكن ، أضف إلى ذلك ، موقعها الجغرافي حيث يمر عليها الطريق الوطني رقم 6 ، الرابط بين وهران والبيض ، إنها لا تتوفر إلا على مكتب بريدي واحد وشباك ملحق والذي أصبح لا يلبي مطالب سكان هذه المدينة ، التي تعرف توسعا عمرانيا كبيرا ، رغم وجود هياكل غير مستعملة ، كالمكتب البريدي السابق ، الذي هو غير مستعمل ، حيث لا تتطلب إعادة تأهيله أموالا كبيرة أضف إلى ذلك نقص التجهيزات ، التي أصبحت ضرورية ، نظرا إلى العدد المتزايد للمشاركين في الصكوك البريدية ، حيث لا تتوفر المكتسب البريدي السالف الذكر ، إلا على جهاز واحد للسحب ( VISIONNEUSE ) . كما أننا نسجل نقصا كبيرا ، بالنسبة إلى جهاز السحب الفوري بمقر الولاية وكذا بمناطق هامة من الولاية .

ثانيا / قطاع المواصلات :

تعاني ولاية البيض بصفة عامة ، نقصا ملحوظا في توسيع شبكة الهاتف النقال رغم شساعتها ، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 66420 كلم<sup>2</sup> ورغم الموقع الجغرافي وشبكة الطرق الهامة التي تمر على أهم المدن حيث يمر على مدينة بوقطب الطريق الوطني رقم 6 الرابط بين وهران وشار ، وكذا الطريق الوطني رقم 6 الرابط بين

مستوى التاسعة أساسي على حفظة القرآن الكريم للدخول إلى معاهد تكوين الإطارات الدينية والتي يوظف خريجوها في السلك الديني ، ويؤهل هذا المستوى صاحبه لمنصب إمام معلم . وحتى لا يقصي هذا الشرط حفظة القرآن الكريم وذوي المستوى في الفقه والسنة من خريجي المدارس القرآنية والزوايا فإن وزارتنا اتخذت الإجراءات الآتية :

1- تسهيل تسجيل طلبة الزوايا والمدارس القرآنية من غير المتمدرسين في برنامج المركز الوطني للتعليم المعمم (CNEG) ، وتكفل وزارتنا بمصاريف تسجيلهم وذلك حتى يتمكنوا من توفير الشروط المذكورة أعلاه .

2- توفير فرصة للعمل بصفة "معلم قرآن" لحفظة القرآن الذين لا يوفرون شرط مستوى التاسعة أساسي عن طريق امتحان تأهيل في حدود المناصب المتوفرة لدينا .

إن هذه الإجراءات تهدف في فلسفة الوزارة إلى رفع مستوى الخطاب الديني في الجزائر واجتذاب ضعف المستوى من حيث إن رواد المساجد أصبحوا اليوم يتشكلون من الأساتذة والأطباء والباحثين والإطارات. هذا من جهة من جهة أخرى فإن وزارتنا تشترط مستوى الليسانس على الأقل للترشح لامتحان التوظيف بصفة إمام أستاذ ، ومستوى القسم النهائي على الأقل للترشح لامتحان الدخول إلى معاهد تكوين الإطارات الدينية للتخرج إماما مدرسا .

شكرا لكم على انشغالكم ، ودمتم للإسلام والجزائر .

\* 6 - من السيد ميلود محمدي

إلى السيد وزير البريد والمواصلات

المرجع : - المادة 134 من الدستور .

- المادة 72 من القانون العضوي المحدد لتنظيم

المكتب قد تم غلقه في عام 1995 إثر تحويل خدماته إلى مكتب جديد في نفس المدينة. وتستعمل محلاته حاليا من قبل مصالح الهاتف. لكن ولمسايرة حجم الحركة في مجال الخدمات البريدية والمالية البريدية، برمجت إدارة البريد والمواصلات توسيع المكتب الحالي بإضافة ثلاثة (03) شبابيك جديدة وإعادة تهيئة قاعة استقبال الجمهور، وذلك في إطار برنامج إنعاش الاقتصاد .

أما بالنسبة إلى سؤالكم الثاني عن تجهيزات السحب الفوري للصكوك البريدية ( VISIONNEUSE ) في ولاية البيض، فأخبركم أن إدارة البريد والمواصلات حرصا منها على تحسين الخدمات المقدمة للجمهور باستمرار، سطرت لسنة 2001 برنامجا شاملا يهدف إلى ربط كل مقرات الدوائر والبلديات الموجودة عبر الوطن بالشبكة المعلوماتية لقطاع البريد والمواصلات .

وهكذا سيتم في إطار هذا البرنامج تجهيز مكاتب بريد البيض وآيت عميري والبيض حميدي بولنوار وحسين بن علي والمحارة وتوسمولين، وشقيق وسيدي طيفوروسيدي سليمان وسيدي عمار. إلى جانب ذلك ، سيتم إضافة تجهيز جديد لكل من مكاتب بريد البيض تومي محمد وكاف لحرمر وبريزينة وبوقطب .

أما فيما يخص سؤالكم الثالث المتعلق بمحطات الهاتف النقال المبرمجة لولاية البيض، فإدارة البريد والمواصلات ستقوم في سنة 2002 بتوسيع الشبكة الوطنية للهاتف النقال قصد التوصل تدريجيا إلى الاستجابة للطلبات المعلقة في هذا المجال من جهة وتحسين تغطية كافة التراب الوطني من جهة أخرى .

وإذ أتمنى، أنني قد أجبت عن انشغالاتكم، أرجو منكم سيادة النائب التفضل بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

وهران والبيض ، ويمر على مدينة الأبيض سيدي الشيخ الطريق الرابط بين بشار والبيض . ثم مدينة بوعلام التي يمر عليها الطريق الوطني رقم 47 الرابط بين الأغواط والبيض . رغم كل هذه المعطيات، فإن ولاية البيض لا تتوفر إلا على محطة واحدة موجودة بمقر الولاية .

بعد تقديم هذا العرض الوجيز، لبعض انشغالات مواطني ولاية البيض، في قطاع البريد والمواصلات ، يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الآتي :

- هل يمكن إعادة فتح المكتب البريدي السابق لمدينة بوقطب، بعد تأهيله للقضاء على العجز المسجل؟ ومتى يتم ذلك ؟

- هل لنا أن نعرف إن كانت ولاية البيض ستستفيد من هذه التجهيزات ( VISIONNEUSE ) ضمن برنامج سنة 2001؟ وماهي المناطق التي ستستفيد منها؟

- هل لنا أن نعرف إن كانت ولاية البيض ستستفيد من محطات شبكة الهاتف النقال لبرنامج سنة 2001؟ وما هي المناطق التي ستستفيد من هذه المحطات؟

في انتظار ردكم، تقبلوا معالي الوزير ، أسمى عبارات التقدير والاحترام .

### \* رد السيد الوزير

لقد تفضلتم في سؤالكم الكتابي المشار إليه أعلاه بطرح جملة من الأسئلة عن وضعية قطاع البريد والمواصلات في ولاية البيض .

ردا على ذلك يشرفني أن أقدم إليكم الإجابات الآتية :

فيما يتعلق بسؤالكم الأول عن إمكانية إعادة فتح المكتب السابق لمدينة بوقطب، أود تذكيركم أن هذا

## \* 7 - من السيد أحمد اسعاد إلى وزير الأشغال العمومية

الأمنية الصعبة جدا التي مرت بها المنطقة حالت دون مواصلة الدراسة فضلا عن برمجة الأشغال به .

- نظرا إلى أهمية هذا الطريق في إحداث ديناميكية جديدة بالمنطقة وبعث التنمية فيها بعد ما عانت كثيرا التهميش والعزلة .

- نظرا إلى دراسات السابقة التي أجريت على هذا الطريق .

- نظرا إلى الدور الإيجابي جدا الذي يمكن أن يؤديه هذا الطريق للربط بين الطريقين الوطنيين رقم 5 و8 بين الشرق والشمال ثم بين الشرق والجنوب .

- نظرا إلى هذه الأسباب أوجه إليكم سيدي الوزير المحترم هذا السؤال :

ماذا تنوون فعله مستقبلا للاهتمام بهذا الطريق وتسجيل انطلاق الأشغال به خدمة للمصلحة العليا للمنطقة ؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير أسى عبارات الشكر والتقدير .

### \* رد السيد الوزير

تبعاً لسؤالكم يشرفني أن أوافي سيادتكم بالجواب الآتي :

عن السؤال:

ماذا تنوون فعله مستقبلا للاهتمام بهذا الطريق الرابط بين الطريق رقم 5 والطريق الوطني رقم 8 على مسافة 60 كلم وتسجيل انطلاق الأشغال به خدمة للمصلحة العليا للمنطقة ؟

الجواب :

هذا الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 5 والطريق الوطني رقم 8 يعتبر من بين الطرق الولائية ويحمل رقم 20 ، تعتبر حالته متوسطة وتمر به أكثر من 680 سيارة يوميا . خصص لصيانته خلال سنة 2001 مبلغا لا يقل عن 1.515.852.00 دج. زيادة على هذا، سيعاد إلى مستواه

- بناء على المواد 98 و99 و100 من الدستور .  
- بناء على القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما ، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة ،  
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني .

أتوجه إلى معاليكم ، سيدي الوزير، بهذا السؤال الكتابي المتعلق بوضعية قطاعكم بدائرتي سور الغزلان وبرج أخريص بولاية البويرة .

سيدي الوزير، لقد أثبتت الأحداث الأليمة الأخيرة التي عانتها بعض ولايات الوطن بصفة عامة وولاية البويرة المحورية بصفة خاصة افتقار البلاد إلى شبكة طرق متطورة يمكن الاعتماد عليها في الحالات الاستثنائية أو بصفة أدق في حالة الأزمة.

ولقد حدث هذا خلال الأيام القليلة الماضية عندما أغلق الطريق الوطني رقم 5 الرابط بين ولايات عديدة لشرق البلاد والجزائر العاصمة من قبل المتظاهرين في مناطق عديدة مثل مشدالله وبشلول والأصنام والبويرة وعمر المحطة إلخ ... ، مما أزعج المسافرين كثيرا وتسبب في فوضى لم يعهدها الكثير منهم من قبل .

في ظل هذا الانزعاج وهذه الفوضى شكل الطريق الرابط بين سور الغزلان والمسهيير مرورا ببرج أخريص والمزدور وتاقدت، أي الرابط بين الطريق الوطني رقم 8 والطريق الوطني رقم 5 على مسافة 60 كلم تنفسا كبيرا ومعبرا مريحا ساعد المسافرين على تجنب المعاناة والتنقل من وإلى العاصمة بكل ارتياح .

لعلمكم، سيدي الوزير، المحترم لقد أجريت دراسة تقنية على هذا الطريق في السنوات الماضية إلا أن الأحداث

- تزايد عدد الطلبة وتنقلهم بين المدينة والمركز الجامعي في اضطراد مستمر.

- تكرار حوادث المرور وخطورتها على الطريق الرابط بين تبسة وبلدية الحمامات ( طريق وطني) والذي يمر بالمركز الجامعي المذكور.

نظرا إلى هذه الأسباب تم التفكير في ربط المركز الجامعي والأحياء المجاورة بخط السكك الحديدية خاصة وأن جزءا من الخط منجز من قبل، وتمت الدراسة بالفعل سنة 1991.

السؤال:

ماهي وضعية هذا المشروع الذي تمت دراسته سنة 1991 خاصة وأن جزءا من الخط منجز وأن بعض المعدات الخاصة بالمشروع متوفرة بعين المكان .

في انتظار ردكم تقبلوا معالي الوزير فائق عبارات الشكر والتقدير ودمتم في خدمة الوطن والمواطن .

#### \* رد السيد الوزير

إن إنجاز خطوط السكك الحديدية يعود إلى وصاية وزارة النقل.

تقبلوا، مني عبارات التقدير والاحترام.

خلال سنة 2002 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بظرف يفوق 42.750.000.00دج وهذا بفضل تعبيده على طول مسافته.

تقبلوا مني عبارات التقدير والاحترام.

#### \* 8 - من السيد شعبان سماعلي إلى السيد وزير الأشغال العمومية

الأسباب القانونية :

- طبقا لأحكام المادة 100 من الدستور والتي تنص على :  
واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفيًا لثقة الشعب، ويظل يتحسس تطلعاته.

- وطبقا لنص المادة 134 والمتضمنة تكريس آلية السؤال الكتابي لعضو الحكومة .

- وطبقا للمواد 98 و99 و100 و101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني .

الأسباب الواقعية:

- تشهد مدينة تبسة توسعا عمرانيا كبيرا باتجاه المركز الجامعي وعلى مسافة حوالي 4 كلم حيث تتشكل مدينة جديدة .